الجيوسياسية

الحدود

الإفريقية

الجيوسياسية الحدود الإفريقية

أولًا: المقدمة

• إشكالية البحث: لماذا أصبحت الحدود المغاربية - الساحلية مصدر تهديد أمني متنامٍ؟

• أهمية الموضوع: التنظيمات المسلحة، التهريب، الهجرة غير الشرعية، التدخلات الدولية.

• أهداف الورقة:

1. تحليل التهديدات الأمنية في المغرب العربي والساحل الافريقي.

2. إبراز دور الحدود كعامل رئيسي للأزمة.

3. التركيز على موريتانيا والجزائر كنموذج للتعاون الأمني.

• منهجية البحث: تحليل أمني - جيوسياسي - استراتيجي.

ثانيًا: تعريف الجيوسياسة ومفهومها الأمني

1. تعريف الجيوسياسة: الموقع والحدود كمحددات للسلوك السياسي.

2. الأمن في الفكر الجيوسياسي: من حماية الحدود إلى مواجهة التهديدات العابرة للدول.

3. الأمن الهجين: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة، التدخل الخارجي.

ثالثًا: مفهوم الحدود وأمنها

المشهد الأمني في المغرب العربي

1. التحديات الأمنية في المغرب العربي: انعكاسات النزاعات الإقليمية والتهديدات العابرة للحدود على الأمن المشترك.

2. ليبيا غير المستقرة: بوابة تهريب السلاح نحو الساحل.

3. موريتانيا وتونس: مناطق تماس هشة لكن ذات استراتيجيات وقائية.

المشهد الأمني في الساحل الإفريقي

1. الانقلابات وضعف الدولة: فتح المجال للتنظيمات.
2. بؤر التوتر الأساسية: مثلث مالي - بوركينا - النيجر، شمال مالي (كيدال، تمبكتو).
3. التنظيمات الفاعلة: القاعدة - داعش - جماعات محلية متحالفة مع التهريب.
4. التدخلات الدولية: فرنسا، روسيا (فاغنر)، أمريكا، الاتحاد الأوروبي.

الجيوسياسة الحدودية الإفريقية - مصدر دائم للتوتر الأمني

1. إرث الاستعمار: حدود مصطنعة خلقت مجتمعات منقسمة.
2. ضعف الرقابة: استحالة السيطرة الأمنية على آلاف الكيلومترات.
3. التداخل الاجتماعي والاقتصادي: قبائل ورعاة عابرون للحدود.
4. تأثير الفاعلين الخارجيين: الحدود كساحة صراع بالوكالة.

رابعًا: الحدود والمجالات - التهديدات الأمنية الكبرى

1. الإرهاب العابر للحدود: خلايا تنتقل بسهولة من مالي إلى موريتانيا أو الجزائر.
2. الجريمة المنظمة: شبكات التهريب (ذهب، مخدرات، سلاح، بشر).
3. الهجرة غير الشرعية: عبء أمني - اقتصادي - اجتماعي.
4. التدخلات الأجنبية: عسكرة المنطقة وتحويلها لساحة تنافس دولي.

خامسًا: التأثيرات والانعكاسات

موريتانيا والجزائر في قلب المعادلة الأمنية

1. الحدود المشتركة: طبيعتها الصحراوية الشاسعة ومخاطرها.
2. التعاون الأمني: اتفاقيات الدفاع، تبادل المعلومات، الدوريات المشتركة.

3. التهديدات المشتركة:

• تهريب المخدرات والسلاح.

• اختراق التنظيمات للمجتمعات الحدودية.

• الهجرة غير النظامية عبر الصحراء نحو الأطلسي والمتوسط.

4. التوازن الموريتاني: الحياد الإيجابي كوسيلة للحد من الضغوط الإقليمية.

سادسًا: السيناريوهات المستقبلية

1. سيناريو التصعيد: انتقال العنف من الساحل إلى الشمال المغاربي.

2. سيناريو الاحتواء: نجاح الجزائر وموريتانيا في بناء جدار أمني.

3. سيناريو التدويل الكامل: فرض ترتيبات أمنية من الخارج (الاتحاد الأوروبي، روسيا، أمريكا).

سابعًا: التوصيات الاستراتيجية

1. تفعيل التنسيق الأمني الجزائري - الموريتاني (مراكز عمليات مشتركة، قوات حدودية).

2. المقاربة الأمنية - التنموية: مشاريع تنموية في المناطق الحدودية لتجفيف منابع التجنيد.

3. التعاون الإقليمي: إطلاق آلية مغاربية - ساحلية لمواجهة الإرهاب والتهريب.

4. بناء منظومة رصد إلكترونية للحدود: طائرات مسيرة، أقمار صناعية، كاميرات حرارية.

5. التنسيق مع الشركاء الدوليين لكن بشروط سيادية

أولًا: المقدمة

تُعَدّ الجيوسياسية أداة محورية لفهم طبيعة السلطة والصراع في العالم المعاصر، فهي تتجاوز دراسة الجغرافيا السياسية التقليدية لتربط بين الموقع الجغرافي، الموارد، الحدود، والسلوك السياسي للدول، مع التركيز على العلاقة بين هذه العوامل والأمن القومي والإقليمي. وفي إفريقيا، خصوصًا في منطقتي المغرب العربي والساحل، برزت الجيوسياسية كعنصر حاسم لتفسير التحديات الأمنية العابرة للحدود، والتي تتجسد في انتشار التنظيمات المسلحة، شبكات التهريب المتنوعة، الهجرة غير الشرعية، وضغوط التدخلات الدولية على السيادة الوطنية.

لقد أصبحت الحدود المغاربية والساحلية اليوم مصدرًا متزايدًا للتهديدات الأمنية، ليس فقط بسبب امتدادها الشاسع وصعوبة مراقبتها، بل أيضًا نتيجة طبيعتها الصحراوية والصعبة التي تسمح للجماعات المسلحة والتنظيمات غير الحكومية بالتحرك بحرية. هذه الحدود، في كثير من الأحيان، تمثل مساحات هجينة تتداخل فيها القضايا الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يتقاطع التهريب مع الهجرة غير الشرعية، وتتنقل الجماعات المسلحة بين مناطق ضعيفة الرقابة، مستغلة الفراغ الأمني لتوسيع نفوذها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

تكمن أهمية دراسة هذه الظاهرة في أنها تقدم نموذجًا لفهم التهديدات الحديثة المعقدة، والتي لم تعد تقتصر على الدولة وحدها، بل تشمل الأمن الهجين الذي يجمع بين الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير النظامية، والتدخلات الخارجية. ويأتي التركيز على موريتانيا والجزائر كنموذج للدراسة، لما لهما من حدود صحراوية مشتركة واستراتيجيات أمنية متطورة، تجعلهما محورًا أساسيًا لفهم كيفية إدارة التحديات العابرة للحدود وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي.

أهداف هذه الورقة متعددة، وتشمل:

1. تحليل التهديدات الأمنية في المغرب العربي والساحل، مع إبراز التحديات الحدودية ودور الفاعلين المحليين والدوليين.

2. تسليط الضوء على الحدود كعامل أساسي في تفاقم المخاطر، سواء بسبب هشاشتها أو استغلالها من قبل التنظيمات العابرة للحدود.

3. عرض موريتانيا والجزائر كنموذج للتعاون الأمني المشترك، بما يشمل التنسيق العسكري والاستخباراتي، ومواجهة التهديدات العابرة للحدود بفاعلية.

منهجية البحث تعتمد على التحليل الأمني والجيوسياسي والاستراتيجي، بالاعتماد على دراسة الهياكل الأمنية والحدودية، مراجعة الأدبيات الأكاديمية، والتقارير الدولية، مع استخدام التحليل المقارن بين المغرب العربي والساحل لتسليط الضوء على أوجه التحدي والفرص المتاحة لبناء استراتيجيات أمنية مستدامة.

في ضوء هذه الإشكالية، فإن الورقة تسعى إلى تقديم رؤية متكاملة للحدود كمساحة استراتيجية، تتيح فهم العلاقة بين الجغرافيا والسياسة والأمن، وكيف يمكن للدول أن توازن بين حماية سيادتها وتعزيز

استقرارها الإقليمي، مع مواجهة التهديدات العابرة للحدود بفعالية. وستكون هذه الدراسة مفيدة لصناع القرار، الباحثين، والمحللين الاستراتيجيين، لفهم التحديات الأمنية الحديثة في سياق جيوسياسي معقد ومتغير بسرعة.

ثانيًا: تعريف الجيوسياسة ومفهومها الأمني.

تعتبر الجيوسياسة من العلوم المركزية التي تجمع بين دراسة الجغرافيا والسياسة والأمن، لتفسير كيف يؤثر الموقع الجغرافي والحدود والموارد الطبيعية على سلوك الدولة واستراتيجياتها الأمنية. فهي لا تكتفي بفهم العلاقات بين الدول فحسب، بل تمتد لتشمل الأمن الإقليمي والدولي، التهديدات العابرة للحدود، والصراعات غير التقليدية.

في سياق إفريقيا، خصوصًا في منطقتي المغرب العربي والساحل، تلعب الجيوسياسة دورًا حاسمًا في تحديد الاستراتيجيات الأمنية للدول، لأنها تكشف عن العلاقة بين الحدود الممتدة، المجتمعات المتنقلة، الموارد الطبيعية، والمخاطر العابرة للدول. فالموقع الاستراتيجي لموريتانيا والجزائر، على سبيل المثال، يجعل من حدودهما الصحراوية المشتركة مساحةً معقدة للتفاعلات الأمنية، حيث تتقاطع القضايا الحدودية مع تهريب السلاح والمخدرات، الهجرة غير الشرعية، ونشاط التنظيمات المسلحة العابرة للحدود.

ويؤكد الفكر الجيوسياسي أن الأمن لا يقتصر على حماية الحدود فقط، بل يشمل مواجهة تهديدات هجينة تتنوع بين الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجمات العابرة للدول، والتي غالبًا ما تتطلب استراتيجيات شاملة تجمع بين العمل العسكري، الاستخباري، والسياسي، إلى جانب التعاون الإقليمي والدولي.

وبالتالي، فإن دراسة الجيوسياسة وعلاقتها بالأمن تمكّن من فهم آليات ضبط الفضاءات الحدودية، واستشراف المخاطر، ووضع استراتيجيات استباقية لحماية الدولة والمجتمعات المحلية، مع الحفاظ على استقرار المنطقة بأكملها.

1. تعريف الجيوسياسية

أولًا - التطور التاريخي للمفهوم: من المدرسة الكلاسيكية إلى المقاربات المعاصرة

ظهر مفهوم الجيوسياسية مع المدرسة الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث ارتبط بالفكر الجغرافي-السياسي الذي صاغه فريدريك راتزل (F. Ratzel)، الذي اعتبر الدولة كائنًا حيًا يحتاج إلى "مجال حيوي" (Lebensraum) لضمان استمراره. ثم جاء كارل هاوسهوفر (K. Haushofer) ليؤسس مدرسة الجيوبوليتيك الألمانية التي ربطت بين قوة الدولة وموقعها الجغرافي ومواردها، وجعلت من السيطرة على الفضاء الإقليمي أداة رئيسية في السياسة الخارجية.

لكن هذا الفهم الكلاسيكي، الذي كان يرتكز أساسًا على الحدود، المساحة، الموارد، والموقع الإستراتيجي، سرعان ما تطور بعد الحربين العالميتين، مع انتقال العالم إلى مرحلة الحرب الباردة. في هذه المرحلة، أضيف إلى الجغرافيا عنصر الأمن العسكري و"منطقة النفوذ"، حيث برزت أطروحات مثل أطروحة ماكندر (Halford Mackinder) حول قلب العالم (Heartland Theory)، التي ربطت السيطرة على أوراسيا بالهيمنة على العالم.

وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومع انهيار الثنائية القطبية، تحولت الجيوسياسية إلى مفهوم أكثر ديناميكية وشمولًا، إذ لم يعد ينحصر في الموقع والحدود، بل اتسع ليشمل عناصر جديدة مثل الهويات، الاقتصاديات العابرة، التدفقات المالية، التكنولوجيا، والتهديدات غير التقليدية (الإرهاب، الهجرة، القرصنة السيبرانية...).

ثانيًا - الجيوسياسية والتحولات الدولية المعاصرة

اليوم، لم تعد الجيوسياسية مجرد "إدارة صراع على الأرض"، بل أصبحت علمًا لفهم التفاعلات بين الجغرافيا والأمن والسياسة في ظل التحولات الدولية الكبرى. ومن أبرز هذه التحولات:

- صراع القوى الكبرى: عودة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا، وصعود الصين كقوة عالمية، أعاد مفهوم "المناطق العازلة" و"المجالات الحيوية" إلى الواجهة.

- التعددية القطبية: لم يعد النظام الدولي قائمًا على قطب واحد مهيمن، بل أصبح متعدد الأقطاب، ما فتح المجال أمام دول متوسطة (مثل الجزائر أو تركيا أو إيران) للعب أدوار جيوسياسية إقليمية.

- التهديدات العابرة للحدود: من الإرهاب إلى التغير المناخي، أصبح الأمن لا يتحدد فقط بالحدود الجغرافية، بل أيضًا بقدرة الدولة على التكيف مع تحديات عابرة لا يمكن مواجهتها منفردة.

وبذلك، يمكن القول إن الجيوسياسية لم تعد مجرد "علم قوة المكان"، بل أصبحت إطارًا تحليليًا لفهم كيف يترجم الموقع والموارد والحدود إلى سياسات أمنية واستراتيجية في عالم شديد التعقيد

2. تعريف الجيوسياسية: الموقع والحدود في مواجهة التهديدات العابرة للدول

الجيوسياسية هي دراسة تأثير الموقع الجغرافي والحدود والموارد الطبيعية على السلوك السياسي والأمني للدول، وكيفية توظيف الدولة لهذه العوامل لتحقيق استراتيجياتها الوطنية والإقليمية. فهي تجمع بين الجغرافيا، السياسة، الاقتصاد، والقوة العسكرية لفهم ديناميات السلطة والنفوذ.

أهمية الموقع الجغرافي:

• الموقع الجغرافي يحدد نقاط القوة والضعف الاستراتيجية للدولة. على سبيل المثال، موريتانيا والجزائر تمتلكان حدودًا صحراوية شاسعة تجعل من الرقابة الأمنية تحديًا مستمرًا، لكنها أيضًا تشكل حاجزًا طبيعيًا ضد الهجمات التقليدية.

• كما يرى المفكر الألماني فرديناند تونيس (F. Tönnies) أن الجغرافيا ليست مجرد مساحة جغرافية، بل عامل محدد للسلوك الاجتماعي والسياسي، وهو ما ينطبق على التفاعلات العابرة للحدود في الساحل الأفريقي.

أهمية الحدود:

• الحدود هي أكثر من مجرد خطوط على الخريطة؛ فهي خطوط دفاعية واستراتيجية تحدد السيادة وتؤثر على الأمن الداخلي والخارجي.

• القائد العسكري الروسي ألكسندر سوتين (Alexander Suetin) يشير إلى أن "السيطرة على الحدود تمثل مفتاح الحفاظ على الأمن الوطني، خصوصًا في مناطق الصراع المتعدد الأطراف".

• في السياق الأفريقي، الحدود تمتد أحيانًا على آلاف الكيلومترات عبر صحراء أو مناطق غير مأهولة، ما يجعلها مساحات قابلة لاستغلال التنظيمات العابرة للدول للتهريب أو الهجمات الإرهابية.

اولا .لجيوسياسية ومواجهة التهديدات العابرة للدول:

• الفكر الجيوسياسي الحديث يرى أن الأمن لا يقتصر على الدفاع العسكري التقليدي، بل يشمل مواجهة تهديدات هجينة مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، وتهريب البشر والمخدرات.

• المفكر الأمريكي نيكولاس سبايكمان (Nicholas Spykman) أكد أن "الأمن القومي يعتمد على القدرة على السيطرة على نقاط القوة الجغرافية المهمة والحدود الحيوية"، وهو مبدأ يظهر جليًا في تنسيق الجزائر وموريتانيا لمواجهة التنظيمات المسلحة العابرة للحدود.

• الجنرال الفرنسي بيير ريفا (Pierre Riva) أشار إلى أن "الحدود الشاسعة والمفتوحة تشكل خطرًا استراتيجيًا، وتستلزم تطوير منظومات مراقبة شاملة تجمع بين الاستخبارات، الدوريات العسكرية، والتعاون الإقليمي".

استنتاج:

إن فهم الجيوسياسية من منظور الموقع والحدود يتيح للدول تصميم سياسات أمنية متكاملة، تجمع بين الدفاع العسكري، الرصد الاستخباري، التعاون الإقليمي، والتنمية المحلية، لتقليل الفراغات التي

تستغلها التنظيمات العابرة للحدود. وفي حالة المغرب العربي والساحل، يمثل هذا التوجه أساسًا للتعاون الجزائري - الموريتاني في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

ثانيا . الأمن في الفكر الجيوسياسي: من حماية الحدود إلى مواجهة التهديدات العابرة للدول

الأمن في الفكر الجيوسياسي يتجاوز المفهوم التقليدي للدفاع العسكري على الحدود إلى مفهوم أوسع يدمج السياسة، الاقتصاد، والاستخبارات لمواجهة التهديدات العابرة للدول. ففي ظل العولمة والصراعات الإقليمية، لم تعد الدولة وحدها الجهة الفاعلة في الحفاظ على أمنها، بل أصبح الأمن مرهونًا بالتفاعلات الإقليمية والدولية وبقدرة الدولة على مواجهة التهديدات المختلطة.

أ. حماية الحدود التقليدية

• كانت الحدود تاريخيًا خط الدفاع الأول للدولة، حيث تحمي السيادة الوطنية والمجتمع المحلي من التهديدات المباشرة، مثل الغزوات أو النزاعات الإقليمية.

• الفيلسوف السياسي الألماني كارل هاينريش شميت (Carl Schmitt) أكد أن "الحدود ليست مجرد مساحة، بل هي خط الفصل بين الأصدقاء والأعداء، والمكان الذي يحدد طبيعة السياسة".

• في السياق الأفريقي، الحدود الشاسعة والصحراوية تمثل تحديًا عسكريًا كبيرًا للدول مثل موريتانيا والجزائر، ما دفعها لاعتماد استراتيجيات متعددة المستويات تشمل الرصد الاستخباراتي والدوريات العسكرية المكثفة.

ب. التهديدات العابرة للحدود

• الفكر الجيوسياسي الحديث يرى أن الأمن لم يعد محصورًا في الحدود المادية، بل يشمل مواجهة التهديدات العابرة للدول، مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب البشر والمخدرات، ونشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود.

• المفكر الأمريكي هانز مورغنتاو (Hans Morgenthau) اعتبر أن "القوة العسكرية وحدها لا تكفي للحفاظ على الأمن؛ بل يجب أن تُدمج مع استراتيجيات سياسية واستخباراتية لمواجهة التهديدات المعقدة".

• مثال ذلك في الساحل الإفريقي، حيث تستطيع جماعات مثل القاعدة وداعش التحرك بحرية بين مالي، النيجر، وموريتانيا بسبب ضعف الرقابة على الحدود، ما يبرز أهمية التنسيق الإقليمي ومشاركة المعلومات الاستخبارية.

ج. الأمن الهجين

• الأمن الهجين هو مفهوم حديث يعكس تعقيد التهديدات التي تشمل الإرهاب، الجريمة العابرة للحدود، والتدخلات الأجنبية، ويتطلب مقاربة متكاملة تشمل:

1. الاستخبارات والمراقبة: رصد التحركات والتنسيق بين الأجهزة الأمنية.

2. التعاون الإقليمي والدولي: اتفاقيات تبادل المعلومات، الدوريات المشتركة، وتنسيق العمليات العسكرية.

3. التنمية المحلية: معالجة الفقر والهجرة غير الشرعية لتقليل منابع التجنيد للتنظيمات المسلحة.

• الجنرال الفرنسي ميشال بريو (Michel Briot) أشار إلى أن "الأمن الحديث في مناطق الحدود الصحراوية يتطلب الجمع بين العمل العسكري والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، لأن الفراغ الأمني يولد دائمًا تهديدات جديدة".

استنتاج

إن فهم الأمن في الفكر الجيوسياسي يعكس الانتقال من الأمن التقليدي القائم على الحدود إلى الأمن الشامل الذي يدمج بين الدفاع، الاستراتيجية السياسية، التعاون الإقليمي، ومواجهة التهديدات العابرة للحدود. وهذا الفهم ضروري لتصميم استراتيجيات فعالة لحماية المغرب العربي والساحل، مع التركيز على التحديات الخاصة بموريتانيا والجزائر كنموذج للتعاون الحدودي الفعّال.

ثالثا. الأمن الهجين: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة، التدخل الخارجي

في ظل التطورات الإقليمية والدولية، أصبح مفهوم الأمن الهجين من الركائز الأساسية لفهم التهديدات المعقدة التي تواجه الدول، خصوصًا في مناطق المغرب العربي والساحل الإفريقي. هذا النوع من الأمن يشمل جملة من التهديدات المتشابكة التي تتجاوز القدرة التقليدية للدولة على الرد الفردي، وتتطلب مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد.

أ. الإرهاب العابر للحدود

• يشمل نشاط جماعات مثل القاعدة وداعش، بالإضافة إلى التنظيمات المحلية المتحالفة معها، التي تتحرك بحرية بين الدول الحدودية مستغلة الحدود الصحراوية المفتوحة ونقص المراقبة.

• المفكر الأمني الفرنسي لويس بوفير (Louis Bouffier) يرى أن "الإرهاب الحديث يعتمد على الفراغ الأمني الذي تخلقه الحدود الشاسعة، ليصبح أكثر مرونة وقابلية للانتقال بسرعة بين مناطق متعددة".

• المثال الأبرز هو انتشار خلايا مسلحة من شمال مالي إلى موريتانيا والجزائر، ما يعرض المجتمعات الحدودية لتهديد مباشر ويزيد من تعقيد عمل الأجهزة الأمنية.

ب. الجريمة المنظمة العابرة للحدود

• تتنوع بين تهريب المخدرات، الذهب، الأسلحة، والاتجار بالبشر. وتستفيد هذه الشبكات من غياب السيطرة الفعلية على المساحات الحدودية الشاسعة.

• الجنرال الأمريكي ديفيد بيتريوس (David Petraeus) أشار إلى أن "الجريمة المنظمة العابرة للحدود تمثل تهديدًا استراتيجياً مستداماً للدول، لأنها توفر تمويلًا للتنظيمات الإرهابية وتؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي".

• في الساحل، ترتبط شبكات التهريب بالإرهاب، بحيث يستخدم الإرهابيون الموارد المالية الناتجة عن التهريب لدعم عملياتهم، مما يضاعف التحديات الأمنية.

ج. الهجرة غير الشرعية

• تشكل الهجرة غير النظامية عبئًا أمنيًا، اقتصاديًا، واجتماعيًا على الدول، خصوصًا تلك التي تشرف على حدود طويلة وصحراوية.

• المفكر السياسي الإيطالي ألساندرو كافاليري (Alessandro Cavalieri) أكد أن "الهجرة غير النظامية ليست مجرد ظاهرة اجتماعية، بل هي عامل أمني يفرض على الدول تطوير استراتيجيات متكاملة تشمل الحدود والتنمية والمراقبة الاستخبارية".

• الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي والساحل غالبًا ما تتقاطع مع نشاط التنظيمات المسلحة، حيث تستخدم هذه الشبكات المهاجرين كغطاء أو كوسيلة تمويل.

د. التدخل الخارجي

• يشمل تدخل القوى الدولية والإقليمية سواء عبر الدعم العسكري، الاستخباراتي، أو حتى النفوذ السياسي والاقتصادي في مناطق الحدود.

• الجنرال الفرنسي ميشيل بريو (Michel Briot) وصف التدخل الخارجي بأنه "عامل مضاعف للتهديدات الأمنية إذا لم يدمج ضمن استراتيجية محلية إقليمية شاملة".

• في الساحل، تشمل هذه التدخلات عمليات فرنسا العسكرية ضد الإرهاب، التحركات الروسية عبر فاغنر، ودور الاتحاد الأوروبي وأميركا في دعم المراقبة الحدودية والمساعدات الأمنية.

استنتاج

إن الأمن الهجين يعكس تعقيد التحديات الأمنية المعاصرة، حيث لا يمكن للدولة الاعتماد على الوسائل التقليدية فقط، بل يجب تبني مقاربة شاملة تجمع بين الرصد الاستخباراتي، التعاون الإقليمي، العمل العسكري، والسياسات التنموية لتقليل الفراغات الأمنية التي تستغلها التنظيمات العابرة للحدود.

ثالثًا: مفهوم الحدود وأمنها

تُعتبر الحدود من العناصر الجوهرية في تحديد الهوية السيادية للدولة وضمان استقرارها الأمني. فهي ليست مجرد خطوط جغرافية تفصل بين الدول، بل مساحات استراتيجية تشكل أول خطوط الدفاع ضد التهديدات الداخلية والخارجية. في مناطق المغرب العربي والساحل الإفريقي، تكتسب الحدود أهمية مضاعفة نتيجة طبيعتها الصحراوية الممتدة، وضعف الرقابة الميدانية، وتداخل المجتمعات القبلية والرعاة العابرين للحدود، ما يجعلها بيئة خصبة للتهديدات الأمنية العابرة للدول، بما في ذلك الإرهاب، الجريمة المنظمة، والتهريب والهجرة غير الشرعية.

تتناول هنا مفهوم الحدود من منظور الأمن الجيوسياسي، مع التركيز على:

- الحدود كعنصر استراتيجي لتحديد مناطق النفوذ والسيطرة.
- التحديات التي تواجهها الدول في مراقبة وتأمين المساحات الحدودية الشاسعة.
- العلاقة بين الحدود وظهور التهديدات العابرة للحدود التي تتطلب استراتيجيات متكاملة تشمل التعاون الإقليمي والدولي.

في هذا السياق، يشكل المشهد الأمني في المغرب العربي والساحل نموذجًا واضحًا لتحديات إدارة الحدود:

- المغرب العربي، حيث تواجه الدول هشاشة في بعض مناطق الحدود مع ليبيا وموريتانيا وتونس، وتحتاج لتنسيق أمني دائم لمواجهة التهديدات العابرة.
- الساحل الإفريقي، حيث استغل ضعف الدولة والانقلابات المتكررة المساحات الحدودية لتوسيع نفوذ التنظيمات المسلحة والشبكات الإجرامية.

وتهدف هذه الورقة إلى تحليل الأمن الحدودي من منظور جيوسياسي واستراتيجي، مع تقديم نموذج موريتانيا والجزائر كمثال على التعاون الأمني الحدودي، بما يشمل الدوريات المشتركة، تبادل المعلومات الاستخباراتية، وآليات التنسيق العسكري لمواجهة التحديات المشتركة

اولا .المشهد الأمني في المغرب العربي

يشكل المغرب العربي، بحدوده الشاسعة والمتنوعة جغرافياً، فضاءً استراتيجياً حيوياً تواجه فيه الدول تحديات أمنية معقدة تتراوح بين التهديدات العابرة للحدود والجريمة المنظمة والإرهاب. ورغم التطورات الأمنية الأخيرة، تبقى بعض المناطق هشة أمنياً، ما يستدعي تبني استراتيجيات وقائية متعددة المستويات.

1. الحدود الليبية وتأثيرها على الأمن الإقليمي

• تشكل ليبيا بعد 2011 حالة عدم استقرار مستمرة، إذ أصبح الجزء الشرقي والغربي من البلاد مناطق مفتوحة للتهريب ونشاط الجماعات المسلحة.

• تنقل السلاح والمقاتلين من ليبيا إلى دول الساحل مثل مالي والنيجر، ثم إلى موريتانيا والجزائر، يظهر التهديد العابر للحدود الذي يستغل ضعف الدولة الليبية.

• الجنرال الفرنسي بيير ريفا (Pierre Riva) أشار إلى أن "ضعف الدولة الليبية يسمح بانتشار تهديدات عابرة للحدود، ويؤثر مباشرة على الأمن في المغرب العربي".

2. موريتانيا وتونس: مناطق تماس هشة

• الحدود الموريتانية الجزائرية والموريتانية المالية تشكل مساحات حساسة بسبب الطبيعة الصحراوية الممتدة وغياب الرقابة الفعلية في بعض النقاط.

• تونس تواجه تحديات في مناطق الجنوب والحدود مع ليبيا، حيث تشهد نشاطًا محدودًا للتنظيمات المسلحة والمهربين، ما يفرض تعزيز التنسيق مع الدول المجاورة لمواجهة التهديدات.

• هذا يبرز أهمية استراتيجيات وقائية تشمل الدوريات المشتركة، المراقبة الاستخباراتية، والمبادرات التنموية للحد من استغلال الفراغ الأمني.

3. التهديدات العابرة للحدود

• تشمل التهريب المتنوع، الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتي تعتمد على التحرك عبر الحدود الصحراوية الطويلة بين الدول المغاربية.

• المفكر الأمني الفرنسي لويس بوفير (Louis Bouffier) أكد أن "الحدود في المغرب العربي ليست خطوطًا ثابتة، بل مساحات ديناميكية تتحرك عبرها التهديدات، ما يتطلب استراتيجيات أمنية مرنة ومتعددة المستويات".

• التعاون الأمني الإقليمي أصبح عنصرًا رئيسيًا في مواجهة هذه التهديدات، خصوصًا بين الجزائر وموريتانيا وتونس، من خلال تبادل المعلومات، التدريب المشترك، والدوريات الاستباقية.

4. دور الجيوسياسة في إدارة الحدود

• تحدد الجغرافيا السياسية طبيعة التهديدات، حيث تختلف التحديات بين الحدود الصحراوية الممتدة ومناطق الجبال أو المدن الحدودية.

• استراتيجية الدول المغاربية ترتكز على مزيج من القوة العسكرية، التعاون الإقليمي، والسياسات الوقائية لتعزيز الأمن الحدودي ومواجهة الفراغ الذي قد تستغله التنظيمات العابرة للحدود.

استنتاج:

يبين المشهد الأمني في المغرب العربي أن الأمن الحدودي هو محور الاستقرار الإقليمي. فالتحديات العابرة للحدود تتطلب تكامل السياسات الأمنية مع الجيوسياسية الاستراتيجية، مع التركيز على التعاون بين الدول المغاربية لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والهجرة غير الشرعية.

ثانيا .المشهد الأمني في الساحل الإفريقي

يُعَدّ الساحل الإفريقي أحد أكثر الأقاليم هشاشةً في العالم من الناحية الأمنية والاستراتيجية. يمتد جغرافيًا من موريتانيا غربًا إلى السودان شرقًا، وهو فضاء مترامي الأطراف تتشابك فيه الحدود، وتتداخل فيه الأعراق والثقافات، وتضعف فيه سلطة الدولة أمام قوة الفاعلين غير الرسميين. هذا الواقع أنتج بيئة معقدة يغلب عليها الطابع الأمني الهش، حيث تلتقي الجريمة المنظمة بالإرهاب، وتتضافر هشاشة الدولة مع التدخلات الخارجية.

1. الإرهاب العابر للحدود

• تنشط في المنطقة جماعات متطرفة مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، "داعش - الصحراء الكبرى"، و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين".

• هذه التنظيمات تستغل المساحات الشاسعة وضعف المراقبة الحدودية لتأسيس ملاذات آمنة وشن عمليات إرهابية تستهدف الجيوش والسكان المدنيين على حد سواء.

• وفق تقارير مجلس الأمن الدولي، شهدت المنطقة منذ 2012 تصاعدًا غير مسبوق في العمليات الإرهابية، خاصة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر.

2. الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع

• تُعد المنطقة معبرًا رئيسيًا لشبكات تهريب المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية والمتجهة إلى أوروبا عبر غرب إفريقيا.

• إضافة إلى ذلك، تنتشر أنشطة تهريب السلاح والبشر والذهب، حيث تتقاطع مصالح المجموعات المسلحة مع شبكات الجريمة المنظمة، ما يعزز اقتصادًا موازياً يُضعف الدولة ويُمَوِّل الإرهاب.

3. الهجرة غير النظامية

• الساحل يشكل بوابة رئيسية نحو أوروبا عبر الصحراء الكبرى ثم السواحل الليبية والجزائرية والمغربية.

• تدفق المهاجرين الفارين من الفقر والنزاعات يُثقل كاهل دول العبور الضعيفة أصلاً، ويخلق أزمات إنسانية وأمنية متفاقمة.

4. ضعف الدولة وتآكل المؤسسات

• معظم دول الساحل تعاني من هشاشة سياسية عميقة، حيث الانقلابات العسكرية تتكرر (مالي، بوركينا فاسو، النيجر) ما يضعف الاستقرار الداخلي.

• ضعف التنمية، وغياب العدالة الاجتماعية، وانتشار الفساد كلها عوامل ساهمت في جعل الدولة غير قادرة على فرض سلطتها على كامل التراب الوطني.

5. التدخلات الأجنبية وتدويل الأزمة

• فرنسا لعبت دورًا عسكريًا من خلال عملية "برخان"، قبل أن تعلن انسحابها في السنوات الأخيرة.

• روسيا عبر "فاغنر" دخلت المشهد بقوة، مما زاد من تعقيد التوازنات الإقليمية.

• كما أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يحاولان الحفاظ على نفوذ أمني واستراتيجي في المنطقة.

خلاصة:

المشهد الأمني في الساحل الإفريقي هو لوحة معقدة من التحديات المتداخلة: إرهاب عابر للحدود، جريمة منظمة، هجرة غير نظامية، وضعف الدولة، وتدخلات خارجية. هذه التهديدات المتشابكة جعلت المنطقة بؤرة عدم استقرار، ليس فقط لإفريقيا بل للأمن الإقليمي والدولي ككل. وهو ما يجعل من الساحل الإفريقي "الجبهة المتقدمة" للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين.

ثالثا .الجيوسياسة الحدودية الأفريقية: مصدر دائم للتوتر الأمني

منذ انهيار البنى الاستعمارية وبروز الدول الوطنية في القارة الأفريقية، تحوّلت الحدود إلى واحدة من أبرز معضلات الأمن والجغرافيا السياسية. لقد رسم الاستعمار الأوروبي حدود القارة في مؤتمرات مثل مؤتمر برلين 1884-1885 بطريقة تعسفية، لا تراعي الخصوصيات الإثنية أو الثقافية أو الجغرافية، بل تخدم فقط مصالح القوى الاستعمارية. والنتيجة أن نحو 40% من حدود أفريقيا الحالية مستقيمة أو مرسومة بالمسطرة، تفصل بين شعوب وقبائل واحدة، أو تجمع داخل الدولة الواحدة جماعات متنافرة ومتخاصمة تاريخيًا.

هذه الجغرافيا المصطنعة جعلت من الحدود الأفريقية قنابل موقوتة قابلة للاشتعال في أي لحظة، ومصدرًا دائمًا للتوتر الأمني. فالنزاعات الحدودية في القارة تكاد لا تنتهي، بدءًا من نزاع إثيوبيا وإريتريا، إلى النزاع بين نيجيريا والكاميرون على شبه جزيرة باكاسي، وصولًا إلى صراعات المغرب العربي في الصحراء. وفي معظم الحالات، تحولت الحدود إلى بؤر توتر تغذيها الجماعات المسلحة، وشبكات التهريب، وحركات التمرد، ما يجعلها أحد العوامل الأكثر تأثيرًا على الاستقرار الإقليمي.

وإذا كان المفكر هالبورد ماكندر قد ربط الجغرافيا السياسية بالقوة الكبرى من خلال قوله: "من يسيطر على قلب الأرض يسيطر على العالم"، فإن الواقع الأفريقي يكشف أن من لا يملك السيطرة على حدوده لا يملك السيطرة على أمنه الداخلي. فغياب الرقابة المحكمة على الحدود الواسعة والمفتوحة جعلها ممرات مفتوحة للإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

لقد تحولت الحدود الأفريقية إلى خطوط رخوة أكثر منها خطوطًا فاصلة بين السيادة الوطنية، فأصبحت مسرحًا للتدخلات الأجنبية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب أو حفظ السلام. وهكذا نجد أن الحدود الأفريقية ليست مجرد جغرافيا، بل هي أداة في التوازنات الإقليمية والدولية، تستخدمها القوى الكبرى لبسط النفوذ، مما يضاعف من حدة هشاشة الأمن القومي للدول الأفريقية.

وباختصار، يمكن القول إن الجيوسياسة الحدودية الأفريقية تمثل معضلة مركبة: فهي من جهة تعكس إرثًا استعماريًا ثقيلًا، ومن جهة أخرى تشكل أرضية خصبة للصراعات والهشاشة الأمنية التي تتغذى عليها التنظيمات المتطرفة وشبكات الجريمة. وبالتالي، فإن أي مقاربة أمنية في أفريقيا لا يمكن أن تنجح ما لم تعالج بعمق إشكالية الحدود باعتبارها أصل التوتر ومفتاح الاستقرار في آن واحد.

رابعا .الحدود والمجالات - التهديدات الأمنية الكبرى

تُعَدُّ الحدود أكثر من مجرد خطوط جغرافية تفصل بين الدول، فهي في الفكر الجيوسياسي مسرحٌ للتفاعلات الاستراتيجية، وواجهة مباشرة لمواجهة التهديدات التي تتجاوز الطابع التقليدي للنزاعات. لم تعد الحدود في عالم اليوم مجرد حواجز طبيعية أو اصطناعية، بل أصبحت فضاءات هشّة، تَخترقها عوامل معقّدة مثل الإرهاب العابر للحدود، وشبكات الجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية، فضلًا عن التدخلات الخارجية التي تستغل هشاشة الدول ومناطق العبور.

إنَّ مفهوم الحدود تحوّل من كونه عنصرًا ثابتًا مرتبطًا بالسيادة الإقليمية إلى كونه عنصرًا متحركًا داخل مشهد أمني مضطرب، حيث أضحى الأمن مرتبطًا بالقدرة على التحكم في المجالات الحيوية - البرية والبحرية والجوية والافتراضية - أكثر من ارتباطه بترسيمات الخرائط وحدها. وقد أكد عالم الجغرافيا السياسية الفرنسي إيف لاكوست أن "الحدود ليست مجرد خطوط فاصلة، بل هي خطوط تماس تتلاقى عندها المصالح والنزاعات على حد سواء"، ما يجعلها دائمًا نقاطًا مشتعلة للتوتر والصراع.

وفي السياق المغاربي والإفريقي، تبدو الحدود واحدة من أبرز مصادر التهديد الأمني، إذ تمتد على آلاف الكيلومترات غير المؤمنة بشكل فعّال، وتقطع الصحاري الشاسعة والغابات الكثيفة والسهول المفتوحة، مما يوفر بيئة خصبة لتهريب الأسلحة والمخدرات والبشر، ويجعل السيطرة عليها تحديًا مستمرًا أمام

الدول. ووفقًا لمنظّر الأمن القومي الأمريكي باري بوزان، فإن "الأمن يتجاوز اليوم حدود الجغرافيا ليشمل التفاعلات بين المجتمعات والفضاءات العابرة للحدود"، وهو ما يعكس حجم التحدي أمام الدول التي تتقاطع مصالحها في مجالات حدودية هشّة ومفتوحة.

إن التهديدات الأمنية الكبرى التي تُواجه الحدود والمجالات لم تعد مقتصرة على جيوش نظامية أو نزاعات تقليدية، بل أصبحت متداخلة ومعقّدة، حيث يلتقي الإرهاب مع شبكات التهريب، وتتقاطع الهجرة مع التدخلات الخارجية، ليتحوّل المشهد إلى خريطة أمنية متشابكة تُعيد رسم أولويات الدول واستراتيجياتها الدفاعية. ومن هنا، فإن أي معالجة جادة لهذه القضايا تتطلب رؤية جيوسياسية شاملة، تتجاوز الطابع الأمني التقليدي لتستوعب التداخل بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع إدراك أن السيطرة على الحدود تعني في جوهرها السيطرة على الأمن القومي برمته.

اولا .الإرهاب العابر للحدود: ديناميكية الشبكات وتحديات الأمن الوطني

لقد تحوّل الإرهاب في العقود الأخيرة من ظاهرة محلية محصورة جغرافيًا إلى تهديد عابر للحدود، تتجاوز فيه الجماعات المسلحة الخطوط الوهمية التي ترسمها الخرائط. في المجال المغاربي والساحل، يظهر هذا بوضوح من خلال سهولة انتقال الخلايا الإرهابية بين مالي، موريتانيا، والجزائر، وهو انتقال تدعمه الطبيعة الجغرافية المفتوحة، وضعف الرقابة الحدودية في بعض المناطق، إلى جانب التداخل الاجتماعي والثقافي بين المجتمعات الحدودية.

فخلايا "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" مثلًا، وامتداداته كـ"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" أو "داعش الصحراء الكبرى"، تتحرك عبر هذه المساحات الشاسعة دون قيود فعلية. فالصحراء الكبرى ليست مجرد فضاء طبيعي، بل ممر استراتيجي يسمح بربط شبكات التمويل والتهريب والإمداد، حيث تختلط طرق الإرهاب مع مسارات الجريمة المنظمة، من تجارة المخدرات إلى تهريب البشر.

ويصف بعض الباحثين هذه الظاهرة بما يُعرف بـ "الجغرافيا الإرهابية"، أي إعادة تشكيل الخريطة الأمنية للصحراء بما يخدم أهداف هذه الجماعات. فحدود مالي مع الجزائر وموريتانيا تمثل نموذجًا كلاسيكيًا لهذه الهشاشة، حيث لا توجد حواجز طبيعية أو عسكرية كافية، مما يسمح للإرهابيين بالفرار إلى الجانب الآخر كلما اشتدت عليهم الضغوط الأمنية أو العمليات العسكرية.

القادة السياسيون والعسكريون في المنطقة كثيرًا ما أكدوا أن الإرهاب العابر للحدود لم يعد مشكلة دولة بعينها، بل تهديدًا جماعيًا يتطلب مقاربة أمنية إقليمية. وفي هذا السياق، برزت مبادرات مثل مجموعة دول الساحل الخمس (G5 Sahel) أو التعاون الأمني المغاربي، لكنها غالبًا ما تصطدم بضعف الإمكانيات اللوجستية، وبالخلافات السياسية بين الدول.

إن خطورة هذه الظاهرة تكمن في قدرة الخلايا الإرهابية على التكيّف، فهي لا تحتاج إلى دولة مركزية أو عاصمة لتعمل، بل يكفيها فضاء صحراوي مفتوح وشبكات دعم محلية. وهذا ما يجعل من موريتانيا، الجزائر، ومالي ساحة واحدة مترابطة في الحسابات الأمنية، حيث أي خرق في طرفها يعيد رسم المشهد في الأطراف الأخرى.

ثانيا .الجريمة المنظمة: شبكات التهريب (ذهب - مخدرات - سلاح - بشر)

تمثل الجريمة المنظمة في المجال الجيوسياسي للساحل والمغرب العربي أحد أخطر التحديات الأمنية العابرة للحدود، حيث تلتقي فيها مصالح عصابات محلية بارتباطات دولية، ما يجعلها شبكة معقدة متعددة الأبعاد.

1. تهريب الذهب والمعادن النفيسة

• مناطق الساحل (مالي، النيجر، بوركينا فاسو) تُعتبر خزّانًا للذهب والمعادن النادرة، وهو ما يغري الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية للتحكم في مناجمها أو فرض الإتاوات عليها.

• هذه الموارد تُستخدم كمصدر تمويل بديل للجماعات الإرهابية بعد تجفيف منابع الدعم الخارجي.

• مثال: تقارير أممية أشارت إلى أن بعض الجماعات المسلحة في مالي تموّل عملياتها من خلال تهريب الذهب عبر شبكات تمتد نحو ليبيا والإمارات.

2. تهريب المخدرات

• المنطقة تحولت إلى "ممر استراتيجي" للكوكايين القادم من أميركا اللاتينية والمتجه إلى أوروبا عبر الصحراء الكبرى.

• المغرب وموريتانيا يُستغلان كمحطات عبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط.

• تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) عام 2022 أكد أن غرب إفريقيا أصبح نقطة محورية في شبكات تهريب الكوكايين العالمية.

3. تهريب السلاح

• انهيار الدولة في ليبيا بعد 2011 جعل مخازنها العسكرية مصدرًا ضخمًا لتسرب السلاح نحو الساحل.

• الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وحتى الثقيلة انتشرت في أيدي جماعات إرهابية وميليشيات قبلية.

• هذا الانتشار رفع منسوب العنف وزاد من صعوبة ضبط الحدود.

4. الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية

• شبكات منظمة تستغل الفقر والاضطرابات الأمنية لتشغيل مسارات للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

• المهاجرون يُستغلون في أعمال السخرة أو يتم ابتزازهم ماليًا.

• بعض هذه الشبكات لها ارتباطات مباشرة بالجماعات الإرهابية التي تقدم "الحماية" مقابل نسبة من الأرباح.

خلاصة

الجريمة المنظمة العابرة للحدود في الساحل والمغرب العربي ليست مجرد نشاط إجرامي، بل هي بنية موازية تتقاطع مع الإرهاب، وتُسهم في إضعاف الدول وهشاشة مؤسساتها. وهذا ما دفع بعض الباحثين لوصفها بأنها "اقتصاد ظل عابر للحدود"، يتغذى على ضعف السيادة الوطنية وغياب التنمية المستدامة.

ثالثا .الهجرة غير الشرعية: عبء أمني - اقتصادي - اجتماعي

تُعدّ الهجرة غير الشرعية من أخطر التحديات التي تواجه الدول، خاصة في المناطق الحدودية الرخوة كساحل إفريقيا والمغرب العربي، حيث تتقاطع العوامل الأمنية مع الاقتصادية والاجتماعية لتجعل من الظاهرة مصدر تهديد مركّب.

1. البعد الأمني

• تهديد السيادة الوطنية: عبور أعداد كبيرة من المهاجرين خارج الأطر القانونية يُضعف سيطرة الدولة على حدودها.

• ارتباط الظاهرة بالجريمة المنظمة: في الغالب تتم الهجرة عبر شبكات تهريب البشر التي تتقاطع أنشطتها مع تجارة المخدرات والسلاح.

• خطر التطرف والإرهاب: في بعض الحالات يُستغل مسار الهجرة كقناة لتسلل عناصر متطرفة أو خلايا إرهابية.

• ضغط على الأجهزة الأمنية: ما بين مراقبة الحدود، إنقاذ الأرواح، ومواجهة العصابات، تجد الدول نفسها مثقلة بأعباء استثنائية.

2. البعد الاقتصادي

• استنزاف الموارد: استضافة أعداد متزايدة من المهاجرين غير الشرعيين تفرض على الدولة توفير الغذاء، الصحة، الإيواء، وهي كُلف إضافية على موازنات ضعيفة.

• المنافسة في سوق العمل: دخول مهاجرين غير نظاميين يزيد من الضغط على فرص الشغل، خصوصًا في القطاعات الهشة مثل البناء والزراعة.

• تأثير سلبي على الاستثمار: الدول التي تتحول إلى معابر رئيسية للهجرة قد تُصنف كمناطق غير مستقرة، مما يحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

3. البعد الاجتماعي

• توترات داخلية: الهجرة غير الشرعية تُغذي في بعض الأحيان خطاب الكراهية والعنصرية، وتُحدث احتكاكات بين السكان المحليين والوافدين.

• تغيرات ديموغرافية: التدفق غير المنضبط يمكن أن يؤثر على البنية السكانية والثقافية للمجتمعات المحلية.

• تحديات اندماجية: غياب السياسات الموجهة لاستيعاب المهاجرين يزيد من عزلتهم ويحوّلهم إلى بيئات هشة يسهل استغلالها من قبل شبكات التطرف والجريمة.

4. استشهادات فكرية وسياسية

• يرى صامويل هنتنغتون أن "الهجرة غير الشرعية لا تهدد فقط الاقتصاديات الوطنية، بل تمس جوهر الهوية الثقافية للمجتمعات".

• اعتبر الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي أن "أمن أوروبا يبدأ من ضبط حدود إفريقيا، حيث تُصنع موجات الهجرة وتُهرّب الأزمات".

• يشدد المفكر المغربي محمد الطوزي على أن "الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي ليست ظاهرة معزولة، بل جزء من هندسة جيوسياسية معقدة ترتبط بالهشاشة الاقتصادية في الجنوب والاستقرار النسبي في الشمال"

4. التدخلات: عسكرة المنطقة وتحويلها لساحة تنافس دولي

شهدت منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي خلال العقود الأخيرة موجة متصاعدة من التدخلات الخارجية، اتخذت أشكالًا عسكرية وأمنية وسياسية. هذه التدخلات لم تأتِ فقط بدعوى محاربة الإرهاب أو دعم الاستقرار، بل ارتبطت في كثير من الأحيان بأجندات استراتيجية واقتصادية، جعلت من المنطقة مسرحًا لصراع النفوذ بين قوى دولية وإقليمية.

أولًا، العسكرة المكثفة للمنطقة اتخذت مظاهر متعددة: قواعد عسكرية أجنبية، انتشار قوات خاصة، برامج تدريب وتسليح، ومراقبة المجال الجوي والبحري. وهو ما أدى إلى تدويل الأمن المحلي وتحويله إلى جزء من لعبة التوازنات الكبرى.

ثانيًا، أدت هذه العسكرة إلى تعقيد المشهد الأمني بدل تبسيطه، حيث باتت المنطقة مجالًا لتقاطعات النفوذ بين الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، الصين، وتركيا، فضلًا عن الفاعلين الإقليميين مثل الجزائر والمغرب. هذا التنافس جعل الأمن في المنطقة رهينة حسابات خارجية أكثر من كونه انعكاسًا لأولويات الشعوب والدول المحلية.

ثالثًا، خلفت عسكرة المنطقة آثارًا سلبية متعددة:

• تقويض السيادة الوطنية للدول الهشة.

• تغذية النزاعات المحلية عبر دعم أطراف متنازعة.

• تحويل الإرهاب والجريمة المنظمة إلى ذرائع للتدخل.

• زيادة التوترات بين الدول بدل تعزيز التعاون الإقليمي.

وبذلك، أصبح التدخل الخارجي لا يقتصر على دعم أمني ظرفي، بل تحوّل إلى آلية لإعادة تشكيل الخريطة السياسية والأمنية للمنطقة بما يخدم مصالح القوى الكبرى، على حساب استقرارها ووحدتها.

خامسًا: التأثيرات والانعكاسات - موريتانيا والجزائر في قلب المعادلة الأمنية

تمثل موريتانيا والجزائر ركيزتين أساسيتين في معادلة الأمن الإقليمي بالساحل والمغرب العربي، بحكم موقعهما الجغرافي واتساع حدودهما المشتركة مع مناطق ملتهبة مثل مالي وليبيا والنيجر. فهاتان الدولتان تقعان في قلب التفاعلات الأمنية التي تشكلها التهديدات العابرة للحدود: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، والتدخلات الدولية.

إن التحديات الأمنية في المنطقة ليست مجرد تهديدات محلية، بل تحمل انعكاسات استراتيجية على الأمن القومي لموريتانيا والجزائر معًا، وعلى استقرار المنطقة المغاربية والإفريقية ككل. فمن جهة، تجد موريتانيا نفسها أمام ضغط متزايد نتيجة هشاشة الجوار في مالي، وما يحمله من خطر تسلل الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب. ومن جهة أخرى، تتحمل الجزائر عبء الدور الإقليمي كقوة عسكرية وأمنية مطالبة بحماية حدود طويلة ومعقدة، وفي الوقت ذاته منع عسكرة المنطقة وتحويلها إلى ساحة تنافس بين القوى الكبرى.

إن موقع البلدين في قلب هذه المعادلة يجعل من التعاون الأمني والسياسي بينهما ضرورة إستراتيجية، ليس فقط لحماية أمنهما القومي، بل أيضًا لإعادة صياغة التوازنات الإقليمية والبحث عن حلول إفريقية-مغاربية للتحديات بدل الاعتماد على الوصفات الأجنبية التي غالبًا ما تزيد المشهد تعقيدًا.

اولا .الحدود المشتركة: طبيعتها الصحراوية الشاسعة ومخاطرها

تُعدّ الحدود الموريتانية - الجزائرية واحدة من أطول وأصعب الحدود في المنطقة المغاربية والساحلية، إذ تمتد عبر مساحات شاسعة من الصحاري القاحلة والوعرة، حيث يغيب العمران وتندر المراكز الحضرية، مما يجعلها جغرافيا مفتوحة أمام التهديدات العابرة للحدود.

هذه الطبيعة الصحراوية المترامية الأطراف تفرض تحديات أمنية مركّبة، أبرزها:

1. ضعف المراقبة المباشرة: المسافة الشاسعة بين النقاط العسكرية والأمنية تجعل من المستحيل عمليًا ضبط كل المعابر والمسالك غير الرسمية.

2. ممرات آمنة للجماعات الإرهابية: الطبيعة الوعرة توفر بيئة مناسبة لتحركات الخلايا المسلحة التي تتنقل بسهولة بين مالي، الجزائر، وموريتانيا.

3. ملاذ للجريمة المنظمة: الحدود تتحول إلى مسرح مفتوح لشبكات تهريب الذهب، السلاح، المخدرات والبشر، التي تستغل انعدام الرقابة المحكمة.

4. صعوبات لوجستية وأمنية: تأمين هذه المساحات يتطلب إمكانيات بشرية ومادية هائلة، وهو ما يمثل عبئًا مستمرًا على الدولتين.

5. انعكاسات اجتماعية واقتصادية: طبيعة المنطقة تجعل المجتمعات المحلية الحدودية أكثر عرضة للاستقطاب من طرف شبكات التهريب أو الجماعات المتطرفة، نتيجة الهشاشة الاقتصادية وقلة التنمية.

وبذلك، تصبح الحدود المشتركة بين موريتانيا والجزائر "ساحة مفتوحة" تختبر فيها الدولتان قدرتهما على بناء تنسيق أمني متين، قائم على تبادل المعلومات، المراقبة المشتركة، والاستراتيجيات الوقائية.

ثانيا. التعاون الأمني: اتفاقيات الدفاع، تبادل المعلومات، الدوريات المشتركة

يُعد التعاون الأمني بين موريتانيا والجزائر أحد الأعمدة الرئيسية في مقاربة البلدين لمواجهة التهديدات المتنامية في منطقة الساحل والصحراء. إذ فرضت طبيعة الحدود الطويلة والشاسعة - الممتدة على مئات الكيلومترات عبر فضاء صحراوي مفتوح - تنسيقًا وثيقًا بين المؤسستين العسكريتين والأمنيتين في البلدين، لدرء المخاطر التي لا تعترف بالحدود السياسية.

وقد تجسد هذا التعاون في عدة مستويات:

• اتفاقيات الدفاع المشترك: حيث أُبرمت تفاهمات ثنائية لضبط الحدود وتعزيز القدرات الدفاعية لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة.

• تبادل المعلومات الاستخباراتية: باعتباره ركيزة أساسية في تعقب تحركات الجماعات المسلحة وشبكات التهريب، مما يتيح سرعة التدخل والوقاية قبل وقوع الأحداث.

• الدوريات المشتركة: التي تساهم في تكثيف المراقبة على الحدود الصحراوية، بما يخلق عنصر ردع للجماعات العابرة للحدود، ويعزز من الحضور السيادي في المناطق النائية.

إن هذا التعاون الأمني لم يعد خيارًا ظرفيًا، بل تحوّل إلى ضرورة استراتيجية في ظل هشاشة البيئة الإقليمية. فالتنسيق المستمر بين نواكشوط والجزائر لا يعكس فقط استجابة آنية للتحديات الأمنية، بل

يؤسس أيضًا لشراكة طويلة المدى تعزز الاستقرار وتقطع الطريق أمام أي محاولة لتحويل المنطقة إلى فراغ أمني تستغله التنظيمات المتطرفة أو القوى الأجنبية المتنافسة

ثالثا. التهديدات المشتركة

إنّ موريتانيا والجزائر تواجهان حزمة من التهديدات الأمنية ذات الطابع المشترك، بحكم الجغرافيا والتاريخ والمصالح المتداخلة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

• **الإرهاب العابر للحدود:** انتشار جماعات متطرفة كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و"داعش الصحراء"، التي تتحرك بسهولة عبر الحدود الصحراوية مستغلة الطبيعة الجغرافية الصعبة وقلة التغطية الأمنية.

• **الجريمة المنظمة:** تنشط شبكات تهريب المخدرات والأسلحة والذهب والبشر في منطقة الساحل، مما يجعل الحدود بين موريتانيا والجزائر مسرحًا رئيسيًا لهذه الأنشطة.

• **الهجرة غير الشرعية:** تدفقات بشرية متزايدة من إفريقيا جنوب الصحراء نحو الشمال عبر الأراضي الموريتانية والجزائرية، ما يخلق ضغوطًا أمنية واجتماعية واقتصادية.

• **التدخلات الخارجية:** تزايد الاهتمام الدولي بالمنطقة من خلال القواعد العسكرية والتنافس الاستخباراتي، ما قد يعقّد الأوضاع الأمنية بدل المساهمة في استقرارها.

• **تهديد الاستقرار الداخلي:** أي انفلات أمني في الحدود أو الساحل قد ينعكس مباشرة على استقرار الداخل في كلا البلدين، عبر تسرب السلاح، أو تغذية النزاعات المحلية، أو خلق بيئات حاضنة للتطرف.

رابعا .التوازن الموريتاني والحياد الإيجابي كوسيلة للحد من الضغوط الاقليمية

التوازن الموريتاني والحياد الإيجابي يُمثّلان إحدى أهم أدوات نواكشوط في إدارة المشهد الأمني والسياسي المعقد في المنطقة المغاربية والساحل. فمنذ سنوات، تبنّت موريتانيا نهجًا يقوم على تفادي الاصطفاف الحاد في النزاعات الإقليمية، مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف، سواء في المغرب الكبير أو في الساحل والصحراء.

هذا الحياد الإيجابي لم يكن انسحابًا أو ضعفًا، بل كان خيارًا استراتيجيًا واعيًا، يقوم على:

• تقليل الضغوط الإقليمية التي قد تنعكس على استقرارها الداخلي.

• حماية مصالحها الوطنية عبر عدم الدخول في تحالفات تُجرّها إلى صراعات عسكرية أو سياسية مباشرة.

• توظيف موقعها الجغرافي بين المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء كجسر للتواصل بدلًا من كونه ساحة مواجهة.

• تعزيز مكانتها الدبلوماسية كوسيط موثوق به، خصوصًا في أزمات الساحل والملف المالي.

وهكذا، أصبح الحياد الإيجابي وسيلة ذكية لموريتانيا لحماية أمنها القومي، مع الحفاظ على الحد الأدنى من التعاون الأمني مع الجزائر ومالي والنيجر، وفي الوقت نفسه عدم استفزاز شركاء مثل المغرب أو القوى الغربية الفاعلة في المنطقة.

سادسًا: السيناريوهات المستقبلية

إن استشراف المستقبل في منطقة الساحل والمغرب العربي بات ضرورة استراتيجية، نظرًا لتسارع التحولات الأمنية والسياسية، وازدياد حدة التنافس الدولي والإقليمي. فالتغيرات الجارية لا تقتصر على التهديدات التقليدية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، بل تمتد لتشمل إعادة تشكيل موازين القوى، وظهور أنماط جديدة من التحالفات الأمنية والعسكرية، مع ما يترتب عليها من انعكاسات مباشرة على موريتانيا والجزائر.ت

إن دراسة السيناريوهات المستقبلية لا تعني التنبؤ الدقيق بما سيحدث، بل تهدف إلى رسم احتمالات متعددة تساعد صناع القرار على فهم الاتجاهات العامة، ووضع استراتيجيات أكثر مرونة وفعالية لمواجهة التحديات. وفي هذا السياق، يصبح التفكير في المستقبل أداة لتقليل المفاجآت، وبناء قدرات استباقية تُمكّن الدولتين من التعامل مع بيئة إقليمية تتسم بعدم اليقين.

1) سيناريو التصعيد: انتقال العنف من الساحل إلى الشمال المغاربي

الوصف العام

يتصاعد العنف في دائرة الساحل (مالي-بوركينا-النيجر) ثم يتمدّد شمالًا عبر الممرات الصحراوية نحو الفضاء المغاربي، مستغلًا هشاشة الضبط الحدودي وتفكك بعض مؤسسات الدولة في جوار الساحل. يتخذ التصعيد شكلَ هجمات نوعية متنقلة، وعمليات تسلل لخلايا صغيرة، وتوسّع شبكات التمويل والتهريب لتشمل عمق الأسواق الحدودية في شمال غرب إفريقيا.

1.المحرّكات الرئيسة

• ضغط عملياتي على الجماعات المسلحة في الساحل يدفعها للبحث عن عمق لوجستي بديل شمالًا.

• اقتصاد ظلّ حدودي (ذهب/محروقات/مخدرات/سلاح/بشر) يوفّر تمويلًا وغطاءً للحركة.

• تزايد العسكرة والتنافس الدولي بما يخلق فراغات أمنية موضعية قابلة للاستغلال.

• موجات نزوح وهجرة غير نظامية تتيح الاختباء وسط التدفقات البشرية.

• تدهور مناخي/بيئي (جفاف، صراعات على الموارد) يغذي التجنيد ويُضعف الحوكمة المحلية.

2.مسارات محتملة للتصعيد

أ. مسار "الخلايا الرحّالة": مجموعات صغيرة تنتقل عبر الكثبان والأودية الجافة، تنفّذ ضربات خاطفة ضد نقاط أمنية/قوافل لوجستية ثم تعبر الحدود.

ب. مسار "التحالفات المصلحية": تزاوج بين عناصر متطرفة وشبكات تهريب محلية مقابل حماية/تأمين طرق.

ج. مسار "الاستنساخ المحلي": تنشئة نُوى محلية عبر الدعاية الرقمية والتمويل المصغّر، لا ترتبط تنظيميًا لكنها تتبنى أساليب وتكتيكات متطرفة.

د. مسار "الساحل البحري": محاولة استخدام السواحل الأطلسية كنوافذ تهريب وتمويل، مع مخاطر اقتراب من المدن الساحلية.

3. مؤشرات إنذار مبكر (Early Warning)

• ارتفاع مصادرات السلاح والذخيرة في أحزمة الصحراء الشمالية.

• تزايد تحركات مركبات رباعية الدفع خارج المسارات المأهولة وتكرّر "نقاط التزود الخفيّة".

• قفزات في أسعار السلع المُهرّبة (ذهب/وقود/مخدرات) في أسواق حدودية محددة.

• نشاط قنوات تجنيد إلكترونية محلية اللهجة تستهدف شباب المناطق الطرفية.

• تغيّر نمط الهجرة غير النظامية (مسارات غير مألوفة/دفعات ليلية صغيرة ومتتابعة).

4.آثار التصعيد المتوقعة

• أمنية: ارتفاع وتيرة العمليات النوعية ومحاولات الاغتيال/التخريب اللوجستي، استنزاف دوريات الحدود.

• اقتصادية: تمدّد اقتصاد الظل إلى عمق الأسواق، إرباك سلاسل الإمداد في الأقاليم الطرفية.

• اجتماعية: توترات محلية، وصم مجتمعات حدودية بريئة، ضغوط على الخدمات الأساسية.

• سيادية/سياسية: مطالب بزيادة الانتشار العسكري، احتمال توترات دبلوماسية بسبب مطاردات عابرة للحدود.

5.انعكاساته على موريتانيا والجزائر

• موريتانيا:

• ضغط متزايد على المحاور الشرقية والشمالية مع الحاجة لتعزيز نقاط الإسناد والتموين.

• مخاطر تسلّل عبر مسارات القوافل التقليدية، والحاجة لتقوية المراقبة الجوية الخفيفة والطائرات المسيّرة قصيرة المدى.

• ضرورة تحصين المجتمعات الحدودية عبر برامج سريعة الدخل ومشاريع مراعي/مياه للحد من قابلية الاختراق.

• الجزائر:

• اتساع مسرح المراقبة جنوبًا مع مطالب تكثيف ISR (الاستخبار والمراقبة والاستطلاع).

• زيادة ضغط مكافحة تهريب السلاح والوقود والذهب، والحاجة لعمليات مشتركة عميقة المدى في "الممرّات الرملية".

• تعزيز ربط قواعد البيانات مع موريتانيا/مالي بآليات آنية للتطابق البيومتري والسجلات الجنائية.

6.مخاطر ثانوية (Second-Order Effects)

• احتمال توطين شبكات التمويل في أسواق حدودية، وخلق "اقتصاد حماية" يوفر موارد للجماعات.

• تآكل الثقة بين السكان والقوة العمومية إذا لم تُرفق الإجراءات الأمنية بخدمات عامة وإنصات اجتماعي.

• تحوّل التكتيكات نحو الأهداف الاقتصادية (محطات طاقة/اتصالات، شاحنات لوجستية).

تقدير الاحتمالية والأفق الزمني

• الاحتمالية: متوسطة إلى مرتفعة إذا تواصل الضغط جنوبًا وتعمّق الفراغ المؤسسي في الساحل.

• الأفق: قصير-متوسط (6–24 شهرًا) مع قابلية موجات متقطعة حسب المواسم والظروف المناخية.

7.سياسات التخفيف (Mitigation) لموريتانيا والجزائر

1. مركز تنسيق حدودي مشترك دائم (C2)، بتمثيل عسكري/دركي/استخباري، ينسّق البلاغات العملياتية في الزمن الحقيقي.

2. شبكة ISR طبقية:

• طبقة عالية: صور أقمار صناعية تجارية مأجورة وفق مهمات.

• طبقة متوسطة: مسيّرات متوسطة الارتفاع/طويلة البقاء على محاور التهديد.

• طبقة قريبة: مسيّرات تكتيكية محمولة للدوريات ونقاط المراقبة.

3. ممرّات أمن-تنمية: إنشاء نقاط خدمات (ماء/صحة/اتصالات/أسواق مُنظمة) كل 150–200 كم على المحاور الصحراوية لتقليل اعتماد السكان على شبكات الظل.

4. بصمة لوجستية خفيفة مرنة: وحدات متنقلة (قوافل استطلاع) بمبدأ "اضرب وانسحب" مدعومة بإسناد جوي خفيف.

5. تكامل بيومتري وقوائم سوداء مشتركة مع بروتوكول تبادل آني للبيانات و"بطاقة حدودية" لسكان الشريط بأذونات مراقبة ذكية.

6. دبلوماسية أمنية هادئة مع جوار الساحل لفتح ممرات متابعة ساخنة (hot pursuit) محدودة النطاق بزمن ومكان، تحت أُطر قانونية واضحة.

7. إستراتيجية اتصال مجتمعي تُشرك الأعيان والقيادات التقليدية وتُحفّز البلاغات الشعبية بمكافآت وقنوات آمنة.

خلاصة

سيناريو التصعيد قابل للتحقق إذا استمر الضغط جنوبًا وتوسّع اقتصاد الظل. الاستجابة الفعّالة ليست في زيادة العتاد فقط، بل في هندسة أمن حدودي ذكي: قيادة موحّدة للمعلومة، مراقبة طبقية، لوجستيات خفيفة، وحواضن مجتمعية محصّنة تنمويًا. بهذه الحزمة، يمكن احتواء انتقال العنف شمالًا وتقليصه إلى حوادث معزولة غير قادرة على ترسيخ موطئ قدم دائم.

2) سيناريو الاحتواء: نجاح الجزائر وموريتانيا في بناء «جدار أمني» فعّال

الوصف العام

في هذا السيناريو تنجح الجزائر وموريتانيا في تكوين آلية أمنية متكاملة وفعّالة على طول حدودهما المشتركة ومحيطها الإقليمي، مزيلاً الفراغات التي تستغلها التنظيمات والجريمة المنظمة. لا يعني ذلك سورًا ماديًا بالضرورة، بل «جدار أمني» متعدّد الطبقات يجمع بين قدرات استخبارية متقدمة، إجراءات ميدانية مرنة، بنى تحتية تنموية محلية، وتنسيق سياسي وقانوني فعال بين البلدين والشركاء الإقليميين. النتيجة: تقليص حركة الخلايا العابرة للحدود، إضعاف اقتصاد الظل، وتحجيم المساحات الآمنة للتنظيمات.

1.العوامل المُسهمة في تحقق السيناريو

• إرادة سياسية راسخة لدى نواكشوط والجزائر لتنسيق الجهود الأمنية على المدى المتوسط والطويل.

• استثمارات تقنية ومادية في نظم رصد متعدّدة (أقمار، طائرات مسيّرة، محطات رصد إلكتروني).

• بناء قدرات محلية وتنموية في المجتمعات الحدودية تقطع عن الشبكات الإجرامية قواعد التجنيد والتمويل.

• توافق إقليمي وقانوني يسمح بتبادل المعلومات بسرعة وإجراء عمليات مشتركة محددة الأهداف.

• شراكات خارجية مهنية (دون تبعية كاملة) لتقديم دعم لوجستي وتدريبي وتقني بشروط تحافظ على السيادة.

2.مكونات «الجدار الأمني» الميدانية والتشغيلية

1. شبكة رصد طبقية: أقمار صناعية مؤجرة لمهام محددة، طائرات مسيرة ISR متوسطة وبعيدة المدى، ومحطات رصد أرضية تكتيكية عند نقاط العبور.

2. مراكز قيادة وتنسيق ثنائية (C2 مشتركة) تعمل على مدار 24 ساعة، تضم ممثلين من الجيش، الدرك، الأمن الوطني، والاستخبارات.

3. دوريات مشتركة ميدانية مرنة قوامها وحدات متنقلة صغيرة مزودة بمسيّرات للدعم، تركز على محاور الحركة (طرق القوافل والصحاري المألوفة).

4. مبادرات تنموية حدودية: مشاريع ماء، صحة، تعليم، وبنى أساسية صغيرة (طرق معبدة جزئياً، أسواق محلية) لقطع مناعة اقتصاد الظل.

5. آليات قانونية للتعاون: بروتوكولات احتجاز وتسليم، قواعد اشتباك واضحة، آليات تبادل معلومات بيومترية ومنظومات بيانات موحدة.

6. إطار تواصل مجتمعي: برامج إشراك مشايخ القبائل، قادة المجتمع المدني، حوافز للإبلاغ، وبرامج اندماج وظيفي للشباب.

3.مؤشرات نجاح مبكرة (Early Success Indicators)

- تراجع ملحوظ في عدد الحركات العابرة غير المعلنة عبر محاور محددة.
- انخفاض هجمات منسقة على نقاط حدودية أو قواعد عسكرية خلال 6–12 شهرًا.
- زيادة معدلات تقديم البلاغات والمعلومات من المجتمعات المحلية إلى أجهزة الأمن.
- ضبط كميّات أكبر من السلاح والمخدرات قبل الوصول إلى الأسواق، مع ارتفاع حالات المحاكمة القضائية.
- إطلاق مشاريع تنموية صغيرة ونماذج عمل ناجحة في بلدات حدودية نموذجية.

4.الآثار المتوقعة على الأمن والاستقرار

- أمنيًا: تقليص قدرة التنظيمات على الحركة اللوجستية والتموينية، وإضعاف شبكات التهريب المحلية.
- اقتصاديًا: استعادة مساحات اقتصادية شرعية، وبدء تحسن تدريجي في الاستثمار المحلي وبنى الخدمات.
- اجتماعيًا: رفع ثقة السكان بالقوة العمومية، انخفاض نسب التجنيد والانخراط في أنشطة الجريمة.
- إقليميًا: نموذج تعاون يُحتذى به قد يسهّل توسيع آليات التنسيق إلى دول جوار أخرى (مالي، النيجر).

5.مخاطر وإشكالات محتملة رغم وجود «الجدار»

- تكاليف مالية مرتفعة لبناء وصيانة منظومات الرصد والانتشار الميداني.
- حاجة مستمرة لتدريب وبناء قدرات بشرية، وإلا تصبح التكنولوجيا غير مُثمرة.
- خطر الانتقال الطفيف للتهديدات إلى مسارات بديلة أقل مراقبة (الالتفاف).
- قابلية التجاذب السياسي الإقليمي التي قد تعرقل اتساع نطاق التعاون.

• الحاجة لإدارة حقوق الإنسان وضمانات قانونية لتجنب استياء السكان أو تفشي شكاوى عن تجاوزات.

6.توصيات تنفيذية لتمكين السيناريو

1. إرساء آلية ثنائية دائمة للتنسيق بصلاحيات عملياتية واضحة وموازنة شفافة تمولها الدولةان مع مساهمات تقنية من شركاء مختارين.

2. برنامج تدريبي طويل المدى لبناء وحدات حدودية متخصصة (استخبارات حدودية - دوريات مسيرة - فرق تحليل البيانات).

3. نشر شبكة رصد متدرجة التكلفة تبدأ بنماذج إقليمية قابلة للتوسيع وتُعتمد على تقنيات تجارية لتقليل التكلفة.

4. حزمة مشروعات اقتصادية سريعة الأثر في نقاط اختبار (pilot) لخلق بدائل معيشية للسكان وتقليل إغراء الانخراط في اقتصاد الظل.

5. أطر قانونية واضحة للتعاون والاستخدام المشترك للمعلومات، مع آليات رقابة قادرة على الحفاظ على حقوق المواطنين.

6. استراتيجية اتصال وإشراك مجتمعي تُبنى على ثقة القادة المحليين ومكافآت معلنة للبلاغات الموثوقة.

خلاصة

سيناريو الاحتواء قابل للتحقق عمليًا إذا توافرت الإرادة السياسية والموارد والتخطيط المنهجي. إن نجاح الجزائر وموريتانيا في بناء «جدار أمني» ذكي لن يقضي نهائيًا على التهديدات، لكنه سيحوّلها من ظاهرة منظمة قادرة على التوسع إلى تحديات متفرقة يمكن احتواؤها والعمل على تفكيكها تدريجيًا. المفتاح هو الجمع بين التقنية، الميدان، والتنمية المحلية ضمن إطار ثنائي وإقليمي يحافظ على الشرعية والقبول الشعبي.

3) سيناريو التدويل الكامل: فرض ترتيبات أمنية من الخارج (الاتحاد الأوروبي، روسيا، الولايات المتحدة)

الوصف العام

في هذا السيناريو تتصاعد التدخّلات الخارجية لتأخذ طابعًا مؤسسيًا ومنظّمًا يتحول معه ملف الأمن في الساحل والمغرب العربي إلى حقل امتدادي لسياسات القوى الكبرى. لا يقتصر التدخل على دعم لوجستي أو تدريبي، بل يشمل انتشار قواعد أو وحدات مستقرة، عقود أمنية طويلة الأمد، ومنصّات استخباراتية خارجية تعمل بتنسيق أو تنافس يجعل القرار الأمني المحلي مرتهناً إلى حدّ كبير للاهتمامات

والقيود الأجنبية. النتيجة: إعادة تشكيل بنى الأمن والحدود وفق مقاييس خارجية، مع مخاطر فقدان سيادة القرار المحلي وتصاعد تأثير محاور دولية إقليمية.

1.محركات السيناريو

• فشل الجهود الإقليمية في احتواء التهديدات وتحول الفراغ الأمني إلى تهديدات تلامس مصالح أمنية/ اقتصادية لدى القوى الكبرى (ممرات تهريب، تهديد للهجرة إلى أوروبا، مخاطر على استثمارات الطاقة).

• طلب سياسي أو احتياج طارئ من دول محلية لدعم خارجي مكثف بسبب انفلات أمني أو ضغط داخلي.

• رغبة فاعلين خارجيين في توسيع نفوذهم الاستراتيجي عبر عقود أمنية، قواعد لوجستية، أو شركات أمنية خاصة.

• ضعف الإطار القانوني الإقليمي وتشتت الرؤى بين دول الساحل والمغرب العربي حول أفضل السبل للتعامل مع التهديد.

2.أشكال التدخل والتدويل

1. انتشار طويل الأمد لقواعد عسكرية أو مراكز لوجستية تابعة لدول أو تحالفات خارجية.

2. عقود أمنية خاصة (شركات أمنية مثل فروع الميليشيات أو شركات عسكرية خاصة) توفر حِماية لقوافل وموارد، وتعمل أحيانًا خارج رقابة مدنية كاملة.

3. منصّات استخبارية مشتركة تُدار من الخارج تجمع معلومات جغرافية وبيومترية وتتحكّم في تبادل البيانات.

4. برامج تدريب وتسليح مشروطة بمتطلبات سياسية أو اقتصادية (امتيازات استثمارية، قواعد وصول للموارد).

5. مبادرات دبلوماسية-عسكرية متعددة الأطراف تفرض آليات مراقبة وحدوداً جديدة أو بروتوكولات تعاون دولي.

3.الآثار المباشرة والمتوسطة

• **سيادية وقانونية:** تراجع مساحة القرار الوطني في قضايا الأمن والحدود؛ شروط خارجية قد تُقيّد حرية المناورة السياسية.

• **أمني عملي:** قد يؤدي التدخل إلى تضييق حرية الحركة على التنظيمات المسلحة مؤقتًا، لكنّه قد يولّد مقاومة محلية ويحفز تكتيكات تكيّف (تفكيك البنية التحتية، لجوء لخلايا نائمة).

• **سياسي واجتماعي:** استياء شعبي من وجود قوات أجنبية أو جهات أمنية غير خاضعة للرقابة، وإمكانية نشوء خطاب يناهض التدخل ويستغله خصوم الداخل.

• اقتصادي: دخول شركات خارجية قد يرتبط بشروط استغلال موارد أو منح امتيازات اقتصادية تجلب منافع قصيرة المدى لكنها تخلق اعتمادية طويلة الأمد.

• دبلوماسي إقليمي: تصاعد التنافس بين قوى خارجية على النفوذ قد ينعكس بضغط على علاقات الدول الإقليمية ويعقّد مبادرات التعاون الإقليمية.

4.مؤشرات إنذار مبكر (Early Warning)

• تفاوض حكومات محلية على عقود أمنية أو لوجستية طويلة الأمد مع فاعلين أجانب.

• زيادة حضور شركات أمنية خاصة غير خاضعة لرقابة وطنية واضحة.

• توقيع مذكرات تفاهم تمنح امتيازات اقتصادية مقابل خدمات أمنية.

• تزايد المنصات الاستخبارية الخارجية العاملة إقليميًا مع محدودية الشفافية حول استخدامها للبيانات المحلية.

• تحجيم أو تهميش الآليات الإقليمية كG5s أو هياكل الاتحاد الأفريقي في قضايا الحدود والأمن.

5.مخاطر هذا السيناريو

1. فقدان السيادة الأمنية: صعوبة إعادة ضبط القرار الوطني بعد تشابك طويل مع الترتيبات الخارجية.

2. استقطاب محلي: ظهور حواضن مقاومة أو خطاب سياسي يحمّل الحكومات المحلية مسؤولية «تسليم السيادة».

3. تدويل النزاع: تحول الملف الأمني إلى ملعب لصراعات بالوكالة بين قوى دولية مختلفة (تنافس معلوماتي وعسكري).

4. اعتماد تقني ولوجستي: ضعف القدرات الوطنية مستقبلاً نتيجة الاعتماد على الدعم الخارجي، مما يجعل الاستغناء عنه مكلفًا وخطرًا.

5. انتهاكات حقوقية: احتمالية ممارسات أمنية دون آليات محاسبة قوية، ما ينعكس سلبًا على الشرعية المحلية.

6.استراتيجيات التخفيف والقيادة الوطنية لموريتانيا والجزائر

1. حوكمة الشراكات الخارجية: صياغة اتفاقيات أمنية شفافة ومقيدة بآليات رقابة وطنية وإقليمية، مع بنود خروج واضحة ومحددات زمنية.

2. شرطية السيادة على المعلومات: ضمان قواعد استعمال البيانات الاستخباراتية تُحافظ على سرية وخصوصية المعلومات الوطنية وتحد من تحكّم الطرف الخارجي بالمعلومة.

3. تنمية القدرات المحلية المتوازنة: استثمار العائدات التقنية والمالية من الشراكات في بناء قدرات محلية (تدريب، صيانة، أنظمة تشغيل) لتقليل الاعتماد طويل المدى.

4. آليات قانونية إقليمية: دفع مبادرات لإضفاء طابع إقليمي على أي ترتيبات عبر الاتحاد الأفريقي أو مجلس السلم والأمن، ما يمنح شرعية ويحدّ من عزلة القرار.

5. استراتيجية اتصال شعبي وسياسي: إدارة رواية وطنية واضحة تشرح أسباب التعاون، حدود التفويض، والضمانات الحقوقية والقانونية لحماية المواطنين.

6. تنويع الشركاء تجنُّب الاعتماد الأحادي على قوة خارجية واحدة بتوزيع أطر التعاون بين مصادر متعددة وبشروط تحفظ التوازن.

7.توصيات تنفيذية عملية

• صياغة «مدونة شراكات أمنية» ثنائية/إقليمية تحدد الحدود المسموح بها للشركات والوجود الأجنبي، آليات الرقابة القضائية والبرلمانية، وإجراءات إنهاء الترتيبات.

• إنشاء وحدة سيادية مشتركة لإدارة البيانات الاستخباراتية تضمن الملكية الوطنية للبيانات ومشاركة مُنظّمة مع الشركاء الخارجيين.

• الربط بين أي مساعدة خارجية ومشروعات تنموية معروفة النتائج لترك أثر إيجابي ملموس لدى السكان المحليين وتعزيز قبول الشراكات.

• مخطط لبناء القدرات الوطنية بعقود انتقالية (transfer of know-how) بحيث تُسَلَّم تدريجيًا القدرة التشغيلية إلى الأجهزة المحلية خلال فترة محددة.

خلاصة

سيناريو التدويل الكامل قد يقدّم حلولًا سريعة لمخارج أزمات أمنية طارئة، وهو جذّاب للفاعلين الدوليين الساعين لحماية مصالحهم. لكن مخاطره على السيادة الوطنية، التماسك الاجتماعي، والاستقلال الاستراتيجي كبيرة إذا لم تُدار بعناية. الخيار الأمثل لموريتانيا والجزائر هو التفاوض من موقع قوة ومدنية: قبول الدعم الخارجي الضروري بشروط تحافظ على القرار الوطني، تعزز القدرات الداخلية، وتُبقي خيارَ الخروج واضحًا—وهكذا تحويل التدخل إلى شراكة مؤقتة مفيدة بدل أن تكون تبعية دائمة.

سابعًا: التوصيات الاستراتيجية

بعد استعراض المشهد الأمني في المغرب العربي ومنطقة الساحل، وتحليل طبيعة التهديدات العابرة للحدود، وتفصيل التفاعلات الجيوسياسية التي تحكم المنطقة، يتضح أن الانتقال من التشخيص إلى الفعل الاستراتيجي أصبح ضرورة ملحّة. فلا يكفي إدراك المخاطر ورصدها، بل المطلوب هو بلورة مقترحات عملية تساعد صانعي القرار في موريتانيا والجزائر - ومعهما بقية دول المنطقة - على مواجهة هذه التحديات ضمن مقاربة شاملة ومتوازنة.

إن التوصيات الاستراتيجية التي سنعرضها لا تهدف فقط إلى تعزيز الأمن الوطني للدولتين، بل تسعى إلى تحقيق أمن إقليمي تشاركي يوازن بين ضرورات حماية الحدود ومقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن هذه التوصيات تراعي عنصرين أساسيين:

1. الخصوصية الجيوسياسية للمنطقة: طبيعتها الصحراوية الواسعة، هشاشة حدودها، وتشابكها مع فضاء الساحل المضطرب.
2. التحولات الدولية والإقليمية: ازدياد عسكرة المنطقة، تصاعد التدخلات الخارجية، وتنامي أهمية الأبعاد الاقتصادية-الطاقية في الحسابات الأمنية.

وعليه، تأتي هذه التوصيات كخلاصة عملية للبحث، من أجل المساهمة في صياغة رؤية أمنية متكاملة تحافظ على الاستقرار الداخلي، وتعزز التعاون الثنائي، وتضع إطارًا عمليًا للتعامل مع السيناريوهات المستقبلية المحتملة.

1. تفعيل التنسيق الأمني الجزائري - الموريتاني

يُعدّ التنسيق الثنائي بين الجزائر وموريتانيا ركيزة أساسية لتعزيز الأمن في الفضاء الحدودي الشاسع الذي يجمع البلدين. فطبيعة الحدود الصحراوية الممتدة، وصعوبة مراقبتها بالوسائل التقليدية، تجعل من التعاون الميداني خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه. وفي هذا السياق، يمكن تفعيل التنسيق عبر عدة آليات عملية، من أبرزها:

- إنشاء مراكز عمليات مشتركة على طول الحدود، تكون بمثابة غرف قيادة وتنسيق للتعامل الفوري مع أي تهديد أمني أو تحرك مشبوه.

- تطوير قوات حدودية مشتركة تعمل وفق بروتوكولات موحدة، مع صلاحيات للتدخل السريع في حالات الطوارئ.
- اعتماد آلية تبادل معلومات استخبارية آنية، تسمح بتعقب تحركات الجماعات المسلحة وشبكات التهريب في الزمن الحقيقي.
- تنظيم مناورات ميدانية مشتركة لتعزيز الجاهزية القتالية والتكامل العملياتي بين وحدات الجيش والدرك في البلدين.

إن تفعيل هذا النوع من التنسيق لا يقتصر على مواجهة المخاطر المباشرة، بل يسهم أيضًا في بناء ثقة استراتيجية بين البلدين، ويعزز من قدرتهما على التفاوض مع القوى الدولية كشركاء أقوياء، لا كدول منفردة أمام تحديات عابرة للحدود.

2. المقاربة الأمنية - التنموية: مشاريع تنموية في المناطق الحدودية لتجفيف منابع التجنيد

أثبتت التجارب الإقليمية والدولية أن المقاربات الأمنية الصِّرفة غير كافية لاحتواء التهديدات العابرة للحدود، خصوصًا في البيئات الهشة حيث تُستغل هشاشة التنمية لتغذية التطرّف والتجنيد. ومن هنا، يصبح الربط بين الأمن والتنمية خيارًا استراتيجيًا لموريتانيا والجزائر في إدارة الفضاء الحدودي المشترك.

- المشاريع التنموية الموجهة: إقامة بنية تحتية أساسية (طرقات، مراكز صحية، مدارس) تُحسّن ظروف العيش وتُرسّخ حضور الدولة في المناطق النائية.
- برامج التشغيل الموجهة للشباب: خلق فرص عمل في مجالات الزراعة، الرعي، والخدمات اللوجستية لتقليل قابلية استقطابهم من قبل شبكات التهريب والتنظيمات المتطرفة.
- تعزيز المشاركة المحلية: إشراك شيوخ القبائل، الوجهاء، والمجتمع المدني في رسم وتنفيذ المشاريع، مما يُعطيها شرعية اجتماعية ويُقلل من مقاومة السكان لأي ترتيبات أمنية.
- بدائل اقتصادية للأنشطة غير الشرعية: تحويل بعض الممرات الحدودية إلى مراكز تجارية رسمية، بما يفتح أمام السكان منافذ شرعية للتبادل بدلًا من اللجوء إلى شبكات التهريب.

إن الجمع بين الأمن الصلب (الدوريات، الرقابة، التدخل) والأمن الناعم (التنمية، الخدمات، الدمج الاجتماعي) يشكل ما يُعرف في الأدبيات الإستراتيجية بـ "الأمن الوقائي"، وهو الضامن الأنجع لتجفيف منابع التطرّف والتجنيد في الفضاء الحدودي الجزائري - الموريتاني.

3. التعاون الإقليمي: إطلاق آلية مغاربية - ساحلية لمواجهة الإرهاب والتهريب

نظرًا للطبيعة العابرة للحدود للتهديدات الأمنية في المغرب العربي ومنطقة الساحل، يصبح التعاون الإقليمي المتكامل ضرورة استراتيجية لا غنى عنها. فالجريمة المنظمة، الإرهاب، والتهريب لا تعترف بالحدود الوطنية، مما يجعل أي تدخل فردي محدود الفاعلية. ومن هنا تبرز أهمية إنشاء آلية مغاربية - ساحلية مشتركة تعمل على عدة مستويات:

- المستوى الاستخباراتي: تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الأعضاء بشكل منتظم ومؤسسي، مع إنشاء منصات رقمية مشتركة لرصد تحركات التنظيمات والخلايا النائمة.
- المستوى العملياتي: تنظيم دوريات مشتركة، وتنسيق تدخلات عسكرية وأمنية عبر الحدود، مع خطط استجابة سريعة للتحديات العابرة للحدود.
- المستوى القانوني والإداري: توحيد الإطار القانوني لمعاقبة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، وتسهيل التعاون القضائي بين الدول لتسريع ملاحقة المجرمين وقطع شبكات الدعم المالي.
- المستوى التنموي: تضمين الآلية برامج تهدف إلى الحد من الفقر وتعزيز التنمية في المناطق الحدودية، بما يساهم في تقليل جاذبية التجنيد في التنظيمات المسلحة.

إن نجاح هذه الآلية يعتمد على الالتزام السياسي المشترك، التوزيع العادل للموارد، وضمان استمرارية الدعم الفني والمالي. وهي لا تعزز الأمن وحده، بل تخلق أيضًا إطارًا للتعاون الإقليمي الشامل قادر على التكيف مع السيناريوهات المستقبلية والتحديات العابرة للحدود.

4. بناء منظومة رصد إلكترونية للحدود: طائرات مسيّرة، أقمار صناعية، كاميرات حرارية

في ظل اتساع الحدود الصحراوية بين موريتانيا والجزائر، وصعوبة مراقبتها بالوسائل التقليدية، أصبح الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في الرصد والمراقبة ضرورة استراتيجية لتعزيز الأمن الوطني والإقليمي. وتشمل هذه المنظومة عدة مكونات متكاملة:

- الطائرات المسيرة (**Drones**): تستخدم للمراقبة اللحظية للمناطق الواسعة، وتتسم بالقدرة على التغطية المستمرة للكيلومترات الطويلة مع إرسال بيانات مباشرة إلى غرف العمليات المشتركة.
- الأقمار الصناعية: توفّر مراقبة شاملة على نطاق واسع، وتساعد في رصد تحركات الجماعات المسلحة وشبكات التهريب، إضافة إلى متابعة التغيرات البيئية والجغرافية التي قد تؤثر على الأمن الحدودي.
- الكاميرات الحرارية وأجهزة الاستشعار الأرضية: تمكّن من كشف الحركة الليلية أو المخفية في الصحراء، وتتيح الرد الفوري على أي خرق أمني.

إن دمج هذه الأدوات في منظومة إلكترونية متكاملة مع مراكز العمليات المشتركة يسمح بتطوير قدرة استباقية على مواجهة التهديدات العابرة للحدود، سواء كانت إرهابية، تهريبًا أو هجرات غير شرعية. كما يضمن هذا النظام تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية، وتحسين سرعة اتخاذ القرار، وتقليل الاعتماد على الدوريات التقليدية المكلفة والمحدودة التأثير.

5. التنسيق مع الشركاء الدوليين لكن بشروط سيادية

نظرًا للطبيعة العابرة للحدود للتهديدات الأمنية في المغرب العربي والساحل الإفريقي، يلعب الشركاء الدوليون دورًا مهمًا في دعم قدرات الدول الإقليمية، سواء عبر التدريب، التمويل، التكنولوجيا، أو المشاركة الاستخباراتية. ومع ذلك، فإن هذا التعاون يجب أن يحترم السيادة الوطنية للدول المعنية، ويضمن ألا تتحول الحدود إلى ساحة نفوذ خارجي يتحكم في القرار الأمني.

- إطار التعاون المشروط: وضع بروتوكولات واضحة تحدد نوعية الدعم المقدم، نطاقه، وإطار استخدامه، مع ضمان إشراف مباشر من السلطات الوطنية.
- الحفاظ على الاستقلالية العملياتية: تأكيد أن القوات الوطنية والمراكز الأمنية تحتفظ بسلطة اتخاذ القرار النهائي بشأن العمليات على الأرض.
- التركيز على القدرات المحلية: استثمار الدعم الدولي في تدريب الكوادر الوطنية، وتطوير البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا، بدلاً من الاعتماد الكامل على الشريك الخارجي.
- التنسيق الإقليمي مع الرقابة الدولية: ضمان أن أي تدخل دولي يتم ضمن إطار متفق عليه بين الجزائر وموريتانيا والدول المجاورة، مع احترام القانون الدولي والمعايير الإنسانية.

بهذه الطريقة، يمكن للدولتين الاستفادة من الخبرات الدولية لتعزيز الأمن الحدودي، دون المساس بسيادتهما أو خلق اعتماد دائم على القوى الخارجية، مما يحقق توازنًا بين الكفاءة الأمنية والاستقلالية الوطنية.